الردود التي تصدت لها فكرا وممارسات هي وحدها «التاريخية» لانها صححت المسار التاريخي الذي لا يقبل بغير التقدم الى الامام على طريق المثل العليا التي تبناها الانسان وناضل من أجلها منذ أن وعى حقوقه وواجباته كفرد داخل المجتمع الذي يحيا فيه ابتداء من أسرته الصغيرة وانتهاء بالأسرة الانسانية الكبرى.

فلنتواضع اذن قبل اطلاق مثل هذه التسميات على مواقفنا وأدبياتنا، خصوصا وان كل ما يطرح الآن لا يزال في مرحلة «مشروع موقف أو مشروع رأي» ينتظره حوار طويل ونقاش هام قبل أن يتحول الى «موقف أو رأي» يستحق الوصف بـ«التاريخي» بالاجماع من حوله.

كانت تلك قضية شكلية نتجاوزها الآن الى الجوهر، الى مضمون «وثيقة الجبهة اللبنانية»، وسنتناوله بندا بندا كما ورد في النص وبالعناوين نفسها التي حملتها الوثيقة.

* * *

«البند الاول: باسم التراث والقيم والشعب»

في معرض تعريفها لذاتها وتقديمها لنفسها، حرصت الجبهة اللبنانية على الادعاء بأنها «تتكلم باسم تراث لبناني متراكم متواصل، نسبياً، لستة آلاف سنة»، وبعد تثمين الجبهة لهذا التراث واعتباره «كنزاً لا أثمن منه ولا أقدس»، تعاود الادعاء بانها «تتكلم باسم أكثرية ساحقة من اللبنانيين. وتعرف ان قسما من هذه الأكثرية ليس في وسعه التعبير عن رأيه بحرية. ولذلك، يشرف الجبهة اللبنانية بأنها لا تمثل فقط رأي من في وسعه التعبير الحر عن رأيه، بل تمثل أيضا رأي أولئك الذين لا يملكون اليوم هذه الحرية».

ان أول ما يجب ان نسجله، هنا، هو أن من يتنكر للتراث، أي تراث، انما يتنكر للانسان نفسه. فما من شعب فوق هذا الكوكب من غير تراث متراكم حتى لو تقطع بفعل الابادة كما حدث لبعض الشعوب. ولا شك ان لهذه المنطقة «شرقي البحر المتوسط»، كما تحب الوثيقة أن تسميها، من التراث القديم والكبير ما يستحق التثمين والتقدير ويضعه في موقع متقدم من التراث العالمي جنبا الى جنب مع التراث المصري واليوناني والصيني وغيره وغيره. وبالتالي فمن حق سكان المنطقة كلهم الاعتزاز بهذا التراث والافادة من شواهده.

غير أن الحديث عن التراث خارج دائرة التاريخ، ومحاولة اقحامه في القضايا القومية والوطنية والاجتماعية الراهنة، من شأنه أن يثير الجدل والخلاف، وخصوصاً عندما يدعي فريق ما ، له مواصفاته الفكرية والسياسية المحددة، أنه وحده صاحب الحق بالتكلم باسم هذا التراث.

ولا أظن ان السياسيين من أعضاء الجبهة اللبنانية، كميل شمعون وبيار الجميل كانا ليقعا في هذا المنزلق لولا اصرار كل من شارل مالك وفؤاد أفرام البستاني على تثبيت هذا المدخل للوثيقة باعتبارهما مفكّري الجبهة والمسؤولين عن اسناد موقفهما السياسي بثوابت تاريخية. فكان هذا المدخل المنزلق.